

الإفصاح عن معيار صافي التمويل المستقر - 30 سبتمبر 2018

مقدمة:

تم إعداد الإفصاح عن معيار صافي التمويل المستقر عملاً بتعميم بنك الكويت المركزي رقم (2/ب/356/2015) الصادر بتاريخ 25 أكتوبر 2015 في إطار استكمال تطبيق حزمة إصلاحات بازل (3) والخاصة بالتعليمات الحالية للسيولة.

والهدف الأساسي لهذا المعيار هو الاحتفاظ بمصادر تمويل طويلة الأجل وأكثر استقراراً لمواءمة استحقاقات الأصول والحد من اعتماد البنوك على مصادر تمويل قصيرة الأجل أقل استقراراً.

ويتعين على البنوك الالتزام بالحد الأدنى المطلوب لمعيار صافي التمويل المستقر والبالغ 100% لجميع أيام العمل خلال الشهر المعد عنه البيانات وكذلك في نهاية الشهر وذلك بشكل مستمر.

تعريف:

يعرّف معيار صافي التمويل المستقر (NSFR) على أنه نسبة إجمالي التمويل المستقر المتاح (ASF) إلى إجمالي التمويل المستقر المطلوب (RSF).

ويعرّف التمويل المستقر المتاح على أنه الجزء من رأس المال والالتزامات التي يتوقع أن تمثل مصادر أموال يعتمد عليها لفترة تمتد لسنة واحدة.

ويعرّف التمويل المستقر المطلوب على أنه ذلك الجزء من الأصول والانكشافات خارج الميزانية التي يتوقع تمويلها بصفة مستمرة خلال سنة واحدة. ويعتمد مبلغ التمويل المستقر المطلوب لكل بنك على خصائص السيولة وفترات الاستحقاق المتبقية لمختلف الأصول لدى البنك وكذلك الانكشافات خارج الميزانية.

سياسة السيولة وفقاً لمبادئ الحوكمة:

يخضع الإطار العام لعملية إدارة السيولة وفقاً لمبادئ الحوكمة وللإرشادات الخاصة بسياسة السيولة الداخلية التي وضعها البنك وتمت مراجعتها واعتمادها من قبل مجلس الإدارة. وتبين هذه السياسة المهام والمسؤوليات على مستوى البنك بالنسبة لإدارة مخاطر السيولة وتقديم لمحة عامة ومفصلة عن العمليات والإجراءات التي تشمل اختبارات الضغط التي تتم بموجب سيناريوهات مختلفة لقياس ومراقبة مخاطر السيولة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وكذلك السياسات الداخلية للبنك.

تقع مسؤولية إدارة السيولة على إدارة الخزينة تحت إشراف لجنة الأصول والخصوم (ALCO)، تماشياً مع التوجيهات الداخلية للبنك والتعليمات الرقابية. كما تغطي سياسة السيولة أيضاً خطط الطوارئ للتعامل مع أية أزمات في السيولة.

وعليه، فهي تحدد مؤشرات الإنذار المبكر، وكذلك المهام والمسؤوليات في البنك في حال التعرض لأية أزمة في السيولة بالإضافة إلى الإجراءات التي يتعين اتخاذها من قبل جميع إدارات العمل للتمكن من مواجهة هذه الأزمة.

استراتيجية التمويل:

تهدف استراتيجية البنك إلى الإبقاء على محفظة تمويل متنوعة ومستقرة مع التركيز على زيادة الودائع طويلة الأجل من عملاء التجزئة، مع الاستمرار في توسيع وتنويع قاعدة أكبر من المودعين لاستيفاء متطلبات تمويل الأصول طويلة الأجل، وبالتالي الاحتفاظ بنسبة جيدة وسليمة من معيار صافي التمويل المستقر.

علاوةً على وجود علاقات جيدة مع مجموعة متنوعة من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية التي توفر تمويل طويل الأجل، فقد تمكن البنك أيضاً من الحصول على تمويل طويل الأجل من أسواق الدين من خلال إصداره في مايو 2016 سندات مساندة من الشريحة الثانية لرأس المال بقيمة 100 مليون د.ك مدتها 10 سنوات، مما يؤكد قدرة البنك على الحصول على تمويل طويل الأجل من أسواق رأس مال الدين، إن استدعى الأمر، بعد الحصول على الموافقات اللازمة.

هذا، وتقوم لجنة الأصول والخصوم بشكل منتظم بمراجعة المؤشرات الاقتصادية الكلية وظروف السوق لتقديم الإرشادات المناسبة حول إدارة السيولة.

تحليل النتائج والعوامل الأساسية:

بلغ التمويل المستقر المتاح لدى البنك 4.196 مليار د.ك كما في 30 سبتمبر 2018 وبلغ التمويل المستقر المطلوب 3.488 مليار د.ك، وبلغت نسبة معيار صافي التمويل المستقر 120.29%.

ويتألف التمويل المستقر المتاح بشكل أساسي من رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل 3 الصادرة عن بنك الكويت المركزي، ومن ودائع عملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ودائع الشركات والبنوك ومؤسسات مالية أخرى، ومن التزامات أخرى، وذلك بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر المتاح. وقد ساهمت الودائع من عملاء التجزئة (بما في ذلك ودائع المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، وودائع الشركات، ورأس المال بالنسب 40.75%، و34.77%، و18.98% على التوالي من إجمالي مبلغ التمويل المستقر المتاح بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.

ويتألف التمويل المستقر المطلوب بشكل أساسي من قروض الشركات وعملاء التجزئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الاستثمارات والبنود خارج الميزانية العمومية بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر المطلوب. وبلغت نسبة القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات غير المالية، وللمؤسسات المالية 75.91% و9.32% على التوالي من إجمالي مبلغ التمويل المستقر المطلوب بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.

